الفقر في مدينة نواكشوط
دراسة تحليلية

محمد أحيد ولد اسلم

أستاذ في جامعة نواكشوط ـ موريتانيا.
dr.isselmou@yahoo.fr.

مقدمة

في سنة ٢٠٠١، تم في موريتانيا التصديق على الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، بعد أن اعتُبر هذا الإطار في أثناء القمة العالمية بشأن التنمية الاجتماعية بمثابة «واجب أخلاقي واجتماعي وسياسي واقتصادي للبشرية»، وأضفى على مكافحة الفقر ميزة ذات أولوية في برامج التنمية في موريتانيا. لقد تم التصديق على الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر سنة ٢٠٠١.

ترتكز الاستراتيجيات المحددة في هذا الإطار على منهجية متكاملة، تدرج تخفيف الفقر في إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية على المدى البعيد. ويحدد هذا الإطار الأهداف الطموحة التالية:

- النمو الاقتصادي، وتقليص الفقر والفقر المدقع؛
- النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحسين نوعيتها وفاعليتها؛
- تخفيف التباينات الإقليمية الموجودة بين الجنسين في النفاذ إلى البنى التحتية الاقتصادية.

يعتمد الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر على أربعة محاور:

الأول: تسريع وتيرة النمو الاقتصادي؛

الثاني: ربطها بشكل وثيق بمحيط الفقراء؛

الثالث: تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

الرابع: ترقية التنمية المؤسسية والحكم الرشيد.

لقد تم وضع الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر على ثلاث مراحل زمنية: الأولى: ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤؛ الثانية: ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦؛ الثالثة: ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠. وتجري الآن مراجعته من جديد في إطار يأخذ في عين الاعتبار البعد البيئي والبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية. وتجدر ملاحظة أن هذه السياسات كلها تتفق في المحاور والأهداف.

إن الموريتانيين بطبيعتهم رعويون؛ إذ يفضلون الترحال من منطقة إلى أخرى حسب المناخ والفترة. لكن بعد الاستقلال، أصبح الموريتانيون، وبسرعة، مستقرين، مع حضور متزايد، في مدينة نواكشوط، حيث ارتفع عددهم من ٨٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٨٠ إلى ٩١١,٤٨٧ نسمة في سنة ٢٠٠٩.

سنقوم خلال هذا البحث بدراسة تحليلية لظاهرة الفقر في نواكشوط، مقارنين بباقي الوطن، ومبرزين التحولات مقارنة بآخر المسوح المتوافرة بشأن ظاهرة الفقر.

تجدر الإشارة هنا إلى أن أحدث البيانات المتوافرة في البلاد، في ما يتعلق بالفقر، تتمثّل في المسح الدائم للظروف المعيشية للأُسر سنة ٢٠٠٨، وهو الذي تُعتبر نتائجه نهائية وإن لم يجر حتى الآن نشرها بشكل رسمي. يضاف إلى ذلك البحثُ الميداني الذي قمنا به للحصول

على بعض المعطيات الضرورية للتحليل، ومعرفة مدى ما تعنيه المؤشرات الإحصائية.

ومن أجل إعداد استراتيجيات فعالة، وتجاوز ذلك إلى تنسيق وعقلنة تدخلات مختلف الفاعلين في مجال مكافحة الفقر، من الأهمية بمكان توفير المعرفة الجيدة بالظاهرة؛ ففي هذا الإطار تندرج هذه الدراسة حول الفقر الحضري في نواكشوط، نظراً إلى أهمية هذه المدينة ووزنها الديمغرافي.

عموماً يعرّف الفقر، حسب التصور المالي، انطلاقاً من الدخل أو الاستهلاك. وقد تبدو هذه المقاربة مقيدة، حيث إنها لا تسمح بفهم وتحديد الظاهرة بكل تعقيداتها. لذا، سيحدَّد الفقر في هذه الدراسة من منظور التنمية البشرية المستدامة.

وبهذا المعنى، فإنها تكتسي صبغة مالية مع ارتباطها بجوانب تتعلق بالنفاذ إلى الحاجيات الأساسية، ونقص الإمكانيات. هكذا يبدو الفقر إذاً كظاهرة متعددة الأبعاد، يمكن فهمها انطلاقاً من المكونتين التاليتين: الفقر النقدي والفقر الوجودي.

إن دراسة نتائج هذه الظاهرة على تلبية حاجيات السكان، ومعرفة الروابط المختلفة بين عينات الفقر تشكّل المحاور الرئيسية لدراسة الفقر بالنسبة إلى نواكشوط.

أولاً: تقديم مدينة نواكشوط

١ ـ الإطار الفيزيائي والبيئي

تقع نواكشوط، عاصمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بين خطي العرض ’٧ °١٨ شمالاً و ’٠٥ °١٥ جنوباً.

وبصورة أدق، يحدها من الطرف الغربي مجموعة كثبان قارية يرجع تكونها إلى العصر الأوغولي، وترتفع ما يقارب ٢٠ متراً، وتشمل منخفضات باتجاه الشمال الشرقي ـ الجنوب الغربي. شيدت العاصمة على هضبة رملية تبعد ٥ كم من الساحل، حيث يفصلها عنه شريط رملي شاطئي ومنخفض.

يصل طول شاطئ نواكشوط إلى حوالى ٣٠ كم يمتد مباشرة من شمال مخيم الصيد عند نقطة الكيلومتر ٢٨ وحتى حوالى الكيلومتر ٧ شمال فندق صباح. يشمل هذا الساحل شواطئ عريضة نسبياً، يرافقها كثيب يرتفع مترين إلى ٦ أمتار ويطل على آفطوط الساحلي وسبخة أُقيم عليها جزء من مدينة نواكشوط. مع ذلك، فإن الشريط الساحلي، الذي يبلغ عرضه حوالى ١٥٠ متراً يتوفر على غطاء نباتي ضعيف يشكل الحماية الوحيدة للمدينة ضد الفيضانات البحرية.

يتوفر موقع المدينة على إمكانيات بيئية يمكن استثمارها في مجال الاستصلاح. ويتعلق الأمر أساساً بالقطاعات التي يمكنها أن تكون فضاءات استجمام وفضاءات خضراء. تمثّل المدينة، بحكم موقعها ومناخها وطبيعتها التنموية، إطاراً منجمياً جداً. بيد أن مدينة نواكشوط تتميز حالياً بغياب المساحات العمومية المستصلحة، التي يتم ارتيادها.

بالنسبة إلى مجتمع لا يتوفر على تقاليد حضرية، فإن ارتياد فضاءات عمومية لا يشكل ضرورة. غير أن الممارسات والحاجيات تغيرت بسرعة منذ عدة سنوات، وهذا ما يفسر الحاجة الماسة لدى الشباب إلى توفير ساحات رياضية وفضاءات للراحة.

٢ ـ السياق الحضري

لقد تم إنشاء مدينة نواكشوط سنة ١٩٥٧، حين كان عهد الاستعمار الفرنسي يشرف على نهايته. في تلك الفترة، لم يكن هناك سوى ثكنة عسكرية فرنسية في بلدية لكصر شمال العاصمة الحالية، فلم يكن ثمة سكان عملياً. واتُّخذ قرار بأن يصبح هذا الفضاء المقفر العاصمة الجديدة لموريتانيا، وتم تدشين نواكشوط عاصمة في سنة ١٩٥٨، بحضور ممثلين عن فرنسا وموريتانيا، المختار ولد داداه والجنرال ديغول. وكان مردّ اختيار الفضاء الذي تقع فيه نواكشوط إلى مناخ المنطقة المعتدل نسبياً، ولكن كان مردّه أيضاً إلى كونه يناسب جميع عرقيات البلد؛ فالمدينة تقع على الحدود بين الوطن العربي وأفريقيا السوداء. في تلك الفترة، كان البيظان (العرب) يشكلون الغالبية الساحقة. لكن عبر مرور الزمن، ونتيجة موجات الهجرة القادمة من السنغال وارتفاع نسبة الإنجاب في أوساط الوافدين، أصبحت نسبة السكان البيظان في تناقص، وإن تكن ما تزال تشكل أغلبية معتبرة.

يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن إنشاء مدينة نواكشوط يُعتبر في حد ذاته شجاعة جديرة بالتقدير؛ ففي هذه المنطقة الجافة، يتم تزويد السكان، البالغ عددهم مليون نسمة، بالماء من مصادر مياه تبعد ٦٠ كم. وخلال سنتين، ستصبح شبكة جديدة لمد أنابيب المياه قيد العمل، وستزود العاصمة بالمياه التي مصدرها نهر السنغال الواقع على بعد ٢٠٠ كم. عندها ستُحل مشكلة المياه على مستوى المدينة، وإن ليس بصورة نهائية؛ إذ يجب أن تتم معالجة هذه المياه بحيث لا تكون ناقلة للأمراض، وتوزع بشكل عادل بين الأحياء. ومن أجل تنمية جيدة للمدينة، يتعين أن يتوفر كل شخص على شبكة للمياه في منزله.

نواكشوط تعطي الانطباع بأنها مدينة تتطور في الاتجاه الصحيح؛ فقد تحسن النفاذ إلى الخدمات الأساسية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. كما أن مستوى حياة السكان تحسن حسب ما ذكره القاطنون في هذه المدينة منذ عدة سنوات.

تتكون مجموعة نواكشوط الحضرية من ٩ بلديات (عرفات، دار النعيم، الميناء، لكصر، الرياض، السبخة، تفرغ زينة، تيارت، توجنين). وقد تم إنشاؤها سنة ٢٠٠١. وهي تقوم بنشاطات تتمحور حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستصلاح الفضاء والسياسة الحضرية الجمعوية، وكذا تسيير الخدمات العامة ذات المصلحة الجماعية وحماية البيئة.

أنشئت مدينة نواكشوط في سنة ١٩٥٦، ولم تكن ساكنتها تتعدى ٢٠٠٠ شخص سنة ١٩٦٠. وبسرعة، تزايد عدد السكان بسبب الهجرة الريفية القوية المرتبطة بالجفاف في البلاد واستقرار السكان. هكذا ازداد عدد السكان ليصل إلى ٤٠,٠٠٠ ساكن ابتداء من سنة ١٩٧٠،

ثم إلى ١٤٠,٠٠٠ ساكن في سنة ١٩٧٧. يمثل ذلك نسبة نمو سنوي بمعدل يزيد على ٢٨ بالمئة، وهي نسبة عالية جداً مقارنة بتقديرات تمت خلال إنشاء المدينة واعتبرت أنها ستحوي ٧,٠٠٠ ساكن سنة ١٩٧٠. وفي سنة ٢٠٠٠، وبعد آخر إحصاء أجراه المكتب الوطني للإحصاء، أصبح عدد سكان العاصمة ٥٥٨,١٩٥ ساكناً.

مع ذلك، توقع المكتب الوطني للإحصاء أن يصل عدد سكان نواكشوط في سنة ٢٠١٥ إلى ١,٠٥٦,٩٧٨ ساكناً. فحسب هذه التقديرات، من المحتمل أن يبلغ عدد سكان نواكشوط في سنة ٢٠٠٩ : ٩١١,٤٨٧ ساكناً.

ثانياً: مستوى الفقر ومميزاته في نواكشوط

يعني الفقر بالنسبة إلى الفرد تلك الوضعية أو الحاجة الأساسية التي لم تتوفر تلبيتها بشكل كاف (الغذاء، السكن، اللباس). تتميز البيئة العامة لمعيشة الفقراء بغياب الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة، التعليم، مياه الشرب، إلخ . . . . إن عدم تلبية هذه الحاجيات الأساسية يوضح بجلاء نقص الدخول في اقتصاد تتم فيه التعاملات أكثر فأكثر على أساس نقدي. لذا يمكننا القول إن الفقر مرتبط أساساً بالدخل والعمل.

سيتم التحليل من زاوية الدخل والعمل، ومن خلال المميزات أو القدرات على جلب المنافع من الفرص المعروضة في هذا المجال، وأخيراً توسيع التدخل في الخدمات الاجتماعية القاعدية.

ولتوصيف الفقر، سنعتمد في هذه الدراسة الطرق التي تعتمدها المؤسسات الدولية المهتمة بدراسة هذه الظاهرة، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث تستخدم هذه المؤسسات في تقدير مستوى الفقر مؤشرين:

الأول نقدي، وهو يعتمد في منطلقه مستوى معيشة الأُسر الذي يقاس من خلال مستوى الاستهلاك، وبالتالي يقرأ الظاهرة من خلال معيار مستوى الدخل، ومن هنا تسميته بالفقر النقدي.

أما **المؤشر الثاني**، فيأخذ في عين الاعتبار مدى الولوج إلى الخدمات المتعلقة بحياة الفرد، ومدى تمكّنه من الحصول على الحاجات الفسيولوجية، وكذا مستوى رضاه عن نوع الحياة التي يعيشها، من غير أن يؤخذ في الحسبان مستوى دخله، وهو ما يسمّى الفقر غير النقدي.

١ ـ الفقر النقدي

لتوصيف الفقر عن طريق المؤشر النقدي، سنعتمد النتائج التي حصل عليها المكتب الوطني للإحصاء، وذلك لأسباب عدة، منها أنه الجهة الوحيدة المخولة القيام بالمسوح، وخاصة منها المتعلقة بالظروف المعيشية للأُسر. كما أن القيام بالمقارنة وتحليل تطور الظاهرة يستوجب الرجوع إلى المسوح السابقة، وبالتالي لابد من استخدام النتائج التي نشرها المكتب المذكور.

المؤشر الذي تم اعتماده لقياس مستوى معيشة الأُسر هو المصاريف العامة للأسرة، وتتكون

التكاليف المعتبرة في هذه الدراسة من مبالغ المشتريات للحصول على ممتلكات أو خدمات لتلبية الحاجيات الاستهلاكية. ينضاف إلى هذه المبالغ إيجار السكن المصرح به والمقتطع، والتحويل المقام به، والاستهلاكات الغذائية الذاتية، ومصاريف الاستثمار في السكن.

إن الإنفاق العام للأُسر يأخذ في الحسبان مجموع المنافع والخدمات التي تم اقتناؤها من السوق أو غيره، وهي تتكون من مصاريف غذائية وأخرى غير غذائية. تعني الإنفاقات الغذائية مجموع المواد الغذائية التي تم اقتناؤها من سوق معيّن عن طريق دخل مالي، كما تعني الاستهلاك الغذائي الذاتي. أما بخصوص المصاريف غير الغذائية، فإنها تأخذ في الحسبان الجوانب التالية: المساعدات، الهبات، الهدايا، الزواج، حفلات تسمية المواليد، المآتم، وتحويلات أخرى تقوم بها الأُسرة. . . ، إضافة إلى: نفقات اللباس، الصحة، التعليم، السكن، النقل، الاتصالات، المصاريف الظرفية للأُسرة. وبالطريقة نفسها، يتم اعتبار نفقات الاستثمار في السكن كمصاريف ظرفية.

يتم الحصول على مؤشر مستوى حياة الأُسر بجمع مصاريف الاستهلاك النهائي للبيت (مقيّمة بسعر السوق)، والسكن والتحويلات المقام بها. وفي نواكشوط تُعرف الأسعار عن طريق أسواق التموين في الحي أو في النقاط الأكثر ارتياداً.

لحساب المؤشر النقدي للفقر، يُستخدم هنا المؤشر الذي صاغه فوستر وقرى وثوربك على النحو التالي:

$$P_\alpha = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left(\left(\frac{z-y_i}{z}\right)\right)^\alpha$$

n: العدد الكلي للسكان
z: عتبة الفقر
y_i: دخل الأسرة

إذا $(\alpha = 0)$ يكون مستوى الفقر يقاس كالتالي: $P_0 = {}^{q}/_{n} = H$

إذا كانت $(\alpha = 1)$ يكون عمق الظاهرة يقاس بالمؤشر التالي:

$$P_\alpha = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left(\left(\frac{z-y_i}{z}\right)\right) = \frac{q}{n}\left(1-\frac{\mu_p}{z}\right)$$

حيث μ_p متوسط دخل الفقراء

ولحساب مستوى الحدة $(\alpha = 2)$ يكون المؤشر كالتالي:

$$P_\alpha = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left(\left(\frac{z-y_i}{z}\right)\right)^2$$

يتم تحليل الظاهرة من خلال معرفة مدى انتشار الفقر، أو بمعنى آخر مستوى الظاهرة، وهو المؤشر المستخدم من قِبل المكتب الوطني للإحصاء، وقد سبق شرحه، وهو المؤشر (P0) الذي يأخذ مقياساً لنمذجته، مستوى الدخل وعتبة الفقر المحددة خارج النموذج بدون الأخذ في عين الاعتبار طبيعة الحياة ونوعها، وهو ما يبرر وجود مؤشر غير نقدي سيتم عرضه لاحقاً. إلا أن المؤشر السابق يمكّن من معرفة مستوى الظاهرة، وذلك ليس كافياً وحده، فيكمله المؤشر الثاني (P1) الذي يمكّن من معرفة عمق الظاهرة في وسطها، مبنياً على أساس المفهوم الإحصائي للتشتت، قياساً بالوسط الحسابي. يضاف إلى ذلك معرفة مدى حدة الفقر (P2) الذي يُعتبر أنه من الأهمية بمكان بحيث يمكّن من معرفة مدى شدة حدة الفقر داخل وسط الفقراء، وذلك من خلال توزيع حجم الظاهرة عن طريق توزيع معامل الإنفاق.

حسب آخر توصيف للفقر تم في سنة ٢٠٠٨، فإن نسبة ١٥,٦ بالمئة من سكان نواكشوط يعيشون تحت خط الفقر، الذي يقدر بحوالى ١٢٩,٦٠٠ أوقية. بالنظر إلى الوضع في سنة ٢٠٠٤ (المسح الخاص بمستوى معيشة الأُسر السابق)، تراجعت نسبة الفقر بمعدل ٢,٦٥ بالمئة سنوياً، مسجلة انخفاضاً من ٢٥,٩ بالمئة في سنة ٢٠٠٤ إلى ١٥,٣ بالمئة، حسب آخر مسح للظروف المعيشية للأُسر في سنة ٢٠٠٨. وينبغي أن نشير إلى أن مستوى الفقر في نواكشوط هو الأدنى، مقارنةً بجميع مناطق البلاد؛ إذ نجد أن مستوى الفقر في نواكشوط سجل فارقاً يصل إلى ٢٢,٤ نقطة مقارنة بالمستوى الوطني، ويرجع ذلك إلى أن أكثر من ٩٥ بالمئة من النشاط الاقتصادي في البلد قائم في العاصمة نواكشوط، وكذلك مركزية الإدارة ومكونة التعليم العالي والمستشفيات المتخصصة، مقارنة بباقي مدن الوطن.

كما تجدر الإشارة إلى أن مستوى عمق الظاهرة قد انخفض ٣ نقاط، أي من ٦,٣ في سنة ٢٠٠٤ إلى ٣,٣ في سنة ٢٠٠٨، كذلك تراجعت حدتها ١,٤ نقطة. مع ذلك، فإن نسبة تأثير الفقر تخفي التفاوتات بين مقاطعات المدينة مع فارق كبير؛ فعلى سبيل المثال الرياض ٣٥,٠ بالمئة مقابل ٣,٦ بالمئة في تفرغ زينة.

يجب التوقف عند هذه المستويات المسجلة في مقاطعات العاصمة كي تُعرف، بقدر الإمكان، الأسباب المؤدية إلى ذلك؛ حيث نجد أن المقاطعات الطرفية للعاصمة تحوي ما يقارب ٨٥ بالمئة من فقراء العاصمة، وهي المقاطعات التي تم استحداثها للرد على تمدد نواكشوط الجغرافي والديمغرافي. ومن الخصوصيات اللافتة لهذه المقاطعات أن جلّ ساكنتها من العمالة الموسمية وغير المؤهلة، وتسكنها في أغلب الأحيان المجموعات النازحة من الولايات المقابلة لها جغرافياً، في حين يسكن المقاطعات الأقل فقراً أصحاب الأطر السامية في الدولة، وأصحاب المقاولات الحرة، ورجال الأعمال.

إن هذا التفاوت اللافت للنظر بين مقاطعات العاصمة، حيث يسكن أغنياء العاصمة في أحياء محاطة بفقرائها مع تفاوت مذهل، يشكل خطراً على السلم والسكينة العامة لساكنة نواكشوط.

تجدر الإشارة إلى أن الدولة تسعى جاهدة إلى خفض مستوى الفقر في المناطق الطرفية للعاصمة التي تحوى أحياء الصفيح، إلا أن التزايد المتسارع لساكنتها، وارتفاع معدل النمو السكاني ومستوى الأمية التعليمية، وكذا الحضرية، والارتباط بالعقليات البدوية، كل ذلك يقف كعوائق أمام جميع السياسات والبرامج الإنمائية التي تم القيام بها حتى الآن. وبالتالي، يجب التفكير في سياسات هادفة وموجهة ومنطلقة من تشخيص يعتمد الفنية، ويبتعد عن الأبعاد السياسية الصرف، لتحسين ظروف فقراء نواكشوط بهدف ضمان السلم والسكينة لأثريائها. (انظر الجدول الرقم (١) للاطلاع على توضيح للتحليل المتعلق بانعكاس الفقر تبعاً لمقاطعات ولاية نواكشوط).

على المستوى الوطني، يعيش ٤٢ بالمئة من الشعب الموريتاني تحت عتبة الفقر، نسبة إلى الوضعية في سنة ٢٠٠٤ (المسح الخاص بمستوى معيشة الأُسر السابق)، وتراجع الفقر النقدي ٤,٧ نقطة؛ إذ سجل انخفاضاً من ٤٦,٧ بالمئة في سنة ٢٠٠٤ إلى ٤٢ بالمئة في سنة ٢٠٠٨، أي تراجع بحوالى ١,٢ نقطة للسنة. وكما في سنة ٢٠٠٤، استمر الفقر دائماً كظاهرة ريفية، خاصة أن النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر في الوسط الريفي وصلت إلى ٥٩,٤ بالمئة مقابل ٢٠,٨٧ بالمئة في الوسط الحضري. إن تحليل انعكاس الفقر حسب الولايات يسمح بتصنيف أربع مجموعات أساسية:

أ ـ مجموعة الولايات الأكثر فقراً، حيث يعيش أكثر من ٦٠ بالمئة من السكان تحت خط الفقر: تكانت، كوركول، لبراكنة. وتشمل هذه المجموعة وحدها ٣٣,٥ بالمئة من فقراء البلد.

ب ـ مجموعة الولايات التي تراوح النسبة فيها بين ٥٥ بالمئة و٦٠ بالمئة: الحوض الشرقي، آدرار، كيديماغا ولعصابة، بنسبة ٣٦,٨ بالمئة، من فقراء البلد.

ج ـ مجموعة الولايات التي تراوح النسبة فيها بين ٣٠ بالمئة و٥٠ بالمئة: الحوض الغربي، اترارزة، إنشيري، مع ١٦,٨ بالمئة من فقراء البلد.

د ـ مجموعة الولايات التي تقل النسبة فيها عن ٢٠ بالمئة: انواذيبو، تيريس زمور ونواكشوط، التي لا تحوي إلا ١٢,٩ بالمئة من فقراء البلد.

يعرّف الفقر المدقع بأنه مستوى من الفقر الشديد يقترب من حد عجز الأُسرة عن تحقيق أساسيات الحياة بشكل شبه دائم، في ما يتعلق مثلاً بالمواد الغذائية الضرورية، ومكان للإقامة بدون أن يكون هذا المكان بالمواصفات المطلوبة بالضرورة، وإنما يصح كمأوى على الأقل.

يتم تحديد عتبة الفقر المدقع من خلال طرق إحصائية ومنطلقات تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع يقوم بها المكتب الوطني للإحصاء. يضاف إلى ذلك المستوى العام للأسعار، ومستوى التضخم، وهو ما سبق أن مكّن من تحديد ٩٦,٤٠٠ أوقية كعتبة للفقر المدقع. وفي سنة ٢٠٠٨، تراجع بمعدل ١,٥٢ سنوياً، حيث انخفض من ١٠,٩ بالمئة في سنة ٢٠٠٤ إلى ٤,٨ بالمئة في سنة ٢٠٠٨، مع أنه المستوى الأقل ارتفاعاً بالنسبة إلى مناطق البلاد الأخرى. إلا أنه يوجد تفاوت بين مقاطعات العاصمة بشكل لافت هو الآخر، وبارتباط موجب

ومنسجم مع منطق الأشياء، حيث النزعة نفسها التي تأخذها ظاهرة الفقر غير المدقع. وكمثال على ذلك، ٠,٧ بالمئة في تفرغ زينة ١٠,٤ بالمئة في الرياض.

ويرجع التفاوت بين مقاطعات العاصمة إلى الأسباب نفسها التي سبق عرضها في ما يتعلق بالفقر غير المدقع. (انظر الجدول الرقم (٢) بشأن نسبة الفقر المدقع في نواكشوط).

الجدول الرقم (١)
مستوى الفقر نسبة إلى الأُسر وإلى السكان حسب مقاطعات نواكشوط

	الوضعية نسبة إلى الأُسر			الوضعية نسبة إلى السكان		
	المؤشرات (بالمئة)			المؤشرات (بالمئة)		
	P0	P1	P2	P0	P1	P2
تيارت	٩,١	٢,١	٠,٧	١٢,٢	٢,٧	٠,٩
لكصر	٣,٦	١,٠	٠,٣	٦,٨	١,٨	٠,٦
تفرغ زينة	٢,٦	٠,٥	٠,٢	٣,٦	٠,٦	٠,٢
توجنين	١٠,١	١,٩	٠,٥	١٢,٩	٢,٣	٠,٦
السبخة	٧,٥	١,٤	٠,٤	١٦,٥	٣,٣	١,٠
الميناء	٩,٤	١,٩	٠,٥	١٣,٥	٢,٧	٠,٧
دار النعيم	١٨,٧	٤,١	١,٤	٢٥,٥	٥,٨	١,٩
عرفات	٩,٣	١,٨	٠,٧	١٢,١	٢,٤	٠,٨
الرياض	٢٥,٩	٦,١	٢,٣	٣٥,٠	٧,٨	٢,٩
الحضري	-----	----	-----	٢٠,٨	٤,٩	١,٧
موريتانيا	٣٥,١	١١,٩	٥,٧	٤٢,٠	١٤,٥	٦,٩

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء (EPCV, 2008).

في ما يخص البلاد، يعيش ٢٥,٩ بالمئة من سكان موريتانيا تحت عتبة الفقر المدقع، أي بتراجع ٣ نقاط، نسبة إلى سنة ٢٠٠٤.

مع ذلك، يوجد تباين بين وسطي الإقامة: ٤٠,٨ بالمئة في الوسط الريفي، مقابل ٧,٧ بالمئة في الوسط الحضري، حيث يلاحظ أن الفقر المدقع يُعتبر هو الآخر مرتبطاً موجباً بوسط الإقامة. ويسجل هنا تفاوت مذهل قد يضع حتى الدور الأول والأساسي للدولة ـ تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع ـ موضع الشك، إلا أن في حالة الدولة الموريتانية، قد يرجع ذلك إلى كون الدولة حديثة النشأة وفوضوية وشديدة الارتباط بالعقلية البدوية.

يلاحظ أن المقاطعات الأكثر تضرراً بالفقر المدقع سنة ٢٠٠٨ هي نفسها التي كانت الأكثر تضرراً في سنة ٢٠٠٤، مع تراجع بسيط في المستويات، إلا أن الدولة بدأت تتجه، وبشكل فعلي، إلى وضع البنى التحتية اللازمة لتنمية شاملة ومستديمة، وخاصة في هذه

المقاطعات من الوطن، آملين أن تسجل مستويات غير المسجلة حالياً، حيث إن مستوى الفقر المدقع في مونغل ٧١,٢ بالمئة، والمجرية ٦٥,٣ بالمئة، وامباني ٦١ بالمئة، وباركيول ٦٠,٤ بالمئة، وامبود ٥٩,٩ بالمئة.

الجدول الرقم (٢)
مؤشرات الفقر المدقع نسبة إلى الأُسر وإلى السكان تبعاً لمقاطعات نواكشوط

	الوضعية نسبة إلى الأُسر			الوضعية نسبة إلى السكان		
	المؤشرات (بالمئة)			المؤشرات (بالمئة)		
	P0	P1	P2	P0	P1	P2
تيارت	٣,٧	٠,٧	٠,٢	٣,٤	٠,٨	٠,٢
لكصر	١,٦	٠,٣	٠,١	٣,٣	٠,٥	٠,١
تفرغ زينة	٠,٧	٠,٢	٠,٠	٠,٧	٠,٢	٠,٠
توجنين	٣,١	٠,٣	٠,٠	٣,٤	٠,٤	٠,١
السبخة	١,٩	٠,٢	٠,٠	٤,٩	٠,٧	٠,١
الميناء	٢,٤	٠,٢	٠,٠	٣,٨	٠,٤	٠,١
دار النعيم	٦,١	١,٠	٠,٥	٩,١	١,٤	٠,٥
عرفات	٢,٦	٠,٦	٠,٣	٢,٧	٠,٦	٠,٢
الرياض	١٠,٤	٢,٠	٠,٩	١٢,٩	٢,٥	١,٢
الحضري	٥,٦	١,٢	٠,٥	٧,٧	١,٥	٠,٦
موريتانيا	٢١,١	٦,٣	٢,٨	٢٥,٩	٧,٧	٣,٤

المصدر: المصدر نفسه.

٢ ـ الفقر غير النقدي

يُعاب على مؤشر الفقر النقدي، رغم سهولة استعماله وجدواه، كونه لا يأخذ في عين الاعتبار نوعية ومدى رضا المواطنين عن نوع الحياة والولوج إلى الخدمات، وهو ما يؤكد ضرورة استخدام مؤشر آخر غير نقدي يأخذ في عين الاعتبار جميع جوانب الحياة، بدون أن يمكّن من إعطاء قياس نقدي للظاهرة، وهذا ما يعاب عليه هو الآخر. وبالتالي سيكون العرض هنا انطلاقاً من التعرض للكثير من المحددات التي نراها ضرورية لفهم ظروف حياة المواطنين.

يعتبر ٦٠,٧ بالمئة من سكان نواكشوط في سنة ٢٠٠٨ أن الوضعية الاقتصادية تراجعت بالنسبة إلى ما كانت عليه في السنة الماضية، بينما يعتقد ١٥ بالمئة من السكان أنها لم تتغير، ويرى ٢,٧ بالمئة أنها تحسنت مقارنة بسنة ٢٠٠٤، حين كانت هذه النسب، على التوالي: ٤٤,٧ بالمئة، ٢٥,١ بالمئة، ٤,٣ بالمئة. ويمكن شرح هذه المعدلات بتطلع الأفراد دائماً إلى

الأحسن؛ إذ يرون أن الماضي أحسن من الحاضر، وخاصة في ما يتعلق بالقضايا المادية. ويمكن تعليل ذلك بأنه كانت لسنة ٢٠٠٨ خصوصيتها من حيث عدم الاستقرار السياسي والغياب التام للشركاء في التنمية. ويضاف إلى ذلك أن سنة ٢٠٠٧ كانت بداية لانطلاقة خجولة لبرامج تنموية مع الشركاء في التنمية، وبداية لوضع مؤسسات دولة القانون، أما في ما يتعلق بمقاطعات العاصمة، فإن النزعة العامة تتبع المسار نفسه مع مستوى تشتت منخفض جداً، مقارنة بالمعدل العام.

على المستوى الوطني، تعتبر ٥٦,١ بالمئة من الأُسر أن الحالة الاقتصادية للمجموعة (الحي أو القرية) تدهورت نسبة إلى ما تحقق في السنة الماضية، مقابل ١٥ بالمئة تعتقد أنها استقرت، ٤,٩ بالمئة فقط ترى أنها تحسنت مقارنة بسنة ٢٠٠٤؛ حين كانت هذه النسب، على التوالي: ٤١,٢ بالمئة، ٣١,٢ بالمئة، ١٥ بالمئة.

إن التحليل حسب الوسط يسمح بملاحظة أن الشعور بالاستقرار هو الأكثر انتشاراً في الوسط الريفي منه في الوسط الحضري (١٩,٧ بالمئة و٨,٦ بالمئة، على التوالي). وفي ما يتعلق بتصور انخفاض أو تحسين الوضعية، نسجل فرقاً بين النسب المسجلة في الوسطين؛ فـ ٧٢,٤ بالمئة من الأُسر في الوسط الحضري مقابل ٦٧,٣ بالمئة تعتقد أن الوضع تدهور، في حين ترى ٢,٥ بالمئة و٦,٦ بالمئة، على التوالي، أنها تحسنت.

في نواكشوط، وحسب آخر مسح خاص بمستوى معيشة الأُسر، نلاحظ أن ٦,٧ بالمئة من سكان نواكشوط يعتقدون أن وضعهم الاقتصادي العام تحسن، وذلك مقارنة بما كان عليه في السنة الماضية، في حين كان حوالى ١٠,٨ بالمئة في سنة ٢٠٠٤، مقابل ١٣,١ بالمئة يعتقدون أن الوضع بقي على حاله، في حين يعتقد ٦٨,٧ بالمئة أنها تدهورت.

وعلى المستوى الوطني، نلاحظ أن ٧,١ بالمئة من الأُسر تعتقد أن وضعيتها الاقتصادية العامة تطورت إيجابياً نسبة إلى ما كان عليه الحال في السنة الماضية، في حين أن هذه النسبة كانت ١٩ بالمئة في ٢٠٠٤.

من جهة أخرى، تظهر النتائج أن ٧٢,٩ بالمئة من الأُسر تعتقد أن وضعيتها الاقتصادية تدهورت، مقابل ٤٤,٣ بالمئة في سنة ٢٠٠٤. مع ذلك، فإن التحليل حسب وسط الإقامة يسمح بملاحظة أن الإحساس باستقرار الظروف الاقتصادية أكثر وضوحاً في الوسط الريفي (٢٢,٢ بالمئة) منه في الوسط الحضري (١٣,٨). وبالنسبة إلى نسبة تحسن الوضعية الاقتصادية للأُسر، لا يوجد فرق مهم حسب الوسط؛ حيث يصل إلى ٧,٥ بالمئة في الوسط الريفي مقابل ٦,٦ بالمئة في الوسط الحضري.

حسب المسح الخاص بمستوى معيشة الأُسر لسنة ٢٠٠٨، فإن نسبة أُسر نواكشوط التي تجد صعوبات في أكثر الأحيان، أو بشكل دائم، في توفير حاجياتها من الأغذية هي ٢٩,٨ بالمئة، منها ١٢,٦ بالمئة دائمة، مقابل ٣٢ بالمئة في سنة ٢٠٠٤ (حيث كانت ٥,٧ بالمئة دائمة).

مع ذلك، توجد تباينات على مستوى المقاطعات؛ فهنالك مقاطعتان في نواكشوط تم فيهما تسجيل النسب الأكثر ارتفاعاً في البلاد، وهما الميناء (٤١,٤ بالمئة) والسبخة (٣١,٥ بالمئة).

أما على المستوى الوطني، فإن نسبة الأُسر التي تجد غالباً، أو دائماً، صعوبات في توفير حاجياتها من الأغذية هي ٣٢,٧ بالمئة، منها ١٠,٢ بالمئة بشكل دائم، مقابل ٣٨,٦ بالمئة في سنة ٢٠٠٤، منها ٦,٧ بالمئة بشكل دائم، وهو ما يؤكد النتائج التي تحصل عليها في ما يتعلق بمستويي الفقر والفقر المدقع، ويؤكد أيضاً العلاقة بين مستوى الفقر والحصول على المواد الغذائية.

في ما يتعلق بوسط الإقامة، لا يوجد هنالك فرق هام بين الريف والحضر، حيث إن نسبة الأول ٣٣,٢ بالمئة ونسبة الثاني ٣٢ بالمئة. ويلاحظ هنا عدم التناغم بين توفير الحاجيات الغذائية ومستوى الفقر، إذا قمنا بمقارنة متلازمة للمؤشرات، إلا أن الإحصاءات المسجلة لا تسجل فوارق تُذكر مقارنة بالمعدل العام على المستوى الوطني.

في نواكشوط، وصل الإنفاق العام المتوسط حسب المنزل في سنة ٢٠٠٨ إلى ١,٧٠٣,٩٠٠ أوقية، نسبة إلى ١,٠٧٩,٩٨٢ أوقية على المستوى الوطني، وبزيادة وصلت إلى ٤٢,٦ بالمئة، نسبة إلى الوضعية في سنة ٢٠٠٤، الشيء الذي يثبت أن مستوى معيشة الأُسر في نواكشوط أحسن من المستويات في باقي مناطق البلاد، مع تباين حاد بين مقاطعات نواكشوط، كتفرغ زينة والرياض على سبيل المثال. هكذا، نلاحظ أن نصيب المصاريف المخصصة للقطاعين الاجتماعيين، التهذيب والصحة، قد تراجع في سنة ٢٠٠٨، على الرغم من الارتفاع المسجل في سنة ٢٠٠٤ نسبة إلى سنة ٢٠٠٠. هذه الحصص هي على التوالي: ١,٤ بالمئة و٣,٣ بالمئة في سنة ٢٠٠٨.

إن هذه الوضعية يمكن تفسيرها بارتفاع معتبر لمصاريف التغذية والسكن، نتيجة للأزمة العالمية، وكذلك يمكن إرجاعه إلى التوزيع المجاني للحقائب والأدوات المدرسية على طلبة المدارس الابتدائية، والتكفل بالمرضى المحتاجين، ودعم الحكومة في أواخر سنة ٢٠٠٨ بعض المراكز الطبية بالمعدات الطبية للتخفيف من تنقل المرضى إلى المستشفيات التخصصية. (انظر الجدول الرقم (٣)).

يشار إلى أن وسط الإقامة عامل أساسي لشرح مستوى هذه النفقات. بالفعل، فإن المصاريف السنوية العامة المتوسطة للأُسر في الوسط الحضري تصل إلى ١,٥٦٠,٣٠٥ أوقية، في حين أنها لم تتجاوز في الوسط الريفي عتبة ٧٢٣,٢٦٦ أوقية، مقابل ١,٠٠٣,٦٣٩ أوقية و٥٩٠,٢٢٩ أوقية، على التوالي، في سنة ٢٠٠٤. وتم أيضاً تسجيل فروقات هامة بين مختلف ولايات البلد.

الجدول الرقم (٣)
مكونات نفقات الأُسر في نواكشوط

	الاستهلاك الذاتي	التغذية	التهذيب	الصحة	السكن	النقل	الاتصالات	الثياب	التحويل	مصاريف أخرى	المعدل
الوسط الريفي	٨,٦	٥٧,٩	٠,٧	٣,٩	٨,٩	١,٣	٣,٩	٥,٧	٢,٣	٦,٩	٧٢٣,٣
الوسط الحضري	٠,٩	٥١,٤	١,٢	٣,٨	١٧,٥	٣,٨	٤,٨	٤,٩	٤,٢	٧,٦	١٥٦٠,٣
نواكشوط	٠,٢	٥١,٧	١,٤	٣,٣	١٧,٨	٤,٨	٤,٥	٤,٤	٤,٧	٤,٢	١٧٠٣,٩
الدولة	٣,٩	٥٣,٩	١,٠	٣,٨	١٤,٢	٢,٨	٤,٥	٤,٣	٢,٨	١١,٦	٤٠٨٠,٠

المصدر: المصدر نفسه.

٣ ـ تطور الفقر بين سنتي ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨

إن التحليل المقارن لمؤشرات الفقر المأخوذة من المسحين المذكورين قد أظهر تراجع ظاهرة الفقر على مستوى نواكشوط بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، وبشكل لافت للانتباه.

ويؤكد جدوى السياسات والبرامج التنموية التي تم القيام بها على مستوى العاصمة، مع بقاء الظاهرة وتفاوت الظروف المعيشية لأُسر العاصمة بشكل لافت للنظر يلزم القائمين على نواكشوط، من مجموعة حضرية وسلطات عليا، بالتفكير في المعوقات والبرامج الكفيلة بحل مشاكل ساكنة نواكشوط.

يسجل هنا التراجع المعنوي لمختلف مؤشرات قياس الفقر (الانتشار والعمق والحدة) وفي جميع مقاطعات العاصمة.

إن نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر انخفضت من ٢٥,٩ بالمئة في سنة ٢٠٠٤ إلى ١٥,٦ بالمئة في سنة ٢٠٠٨، أي بتراجع قدره ١٠,٣ نقاط خلال هذه الفترة، وهو ما يعني تقلصاً سنوياً متوسطاً بنسبة تصل إلى ٢,٥٧ بالمئة. وقد عرف العمق انخفاضاً بنسبة ٣ بالمئة، والشيء نفسه بالنسبة إلى حدة الفقر التي عرفت تراجعاً من ١,٤ بالمئة بين المسحين. (انظر الجدول الرقم (٤)).

على المستوى الوطني، فإن نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر تغيرت من ٤٦,٧ بالمئة في سنة ٢٠٠٤ إلى ٤٢ بالمئة في سنة ٢٠٠٨، أي بتراجع نسبته ٤,٧ بالمئة خلال هذه الفترة، وهو ما يعني انخفاضاً سنوياً بمعدل ١,٢ بالمئة. وقد عرف العمق انخفاضاً بنسبة ٠,٨ بالمئة، في حين استقرت حدة الفقر بين الفترتين.

فدراسة مؤشرات الفقر حسب الوسط تظهر تراجعاً للفقر في الوسط الحضري وتفاقمه في الوسط الريفي بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨؛ فالعمق والحدة أكدا هذا الاتجاه في الوسطين.

بالنسبة إلى الوسط الحضري، سجلت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر ٢٨,٩ بالمئة في سنة ٢٠٠٤ و٢٠,٨ بالمئة في سنة ٢٠٠٨، أي بتحسن صاف للفقر بـ ٨ نقاط. وتم رصد الاتجاه نفسه بخصوص العمق والحدة. من جهة أخرى، عرف الوسط الريفي تدهوراً في وضعية الظروف الحياتية؛ فنسبة الفقراء زادت بنسبة ٠,٤ بالمئة لتستقر عند ٥٩,٤ بالمئة في سنة ٢٠٠٨. وعرف عمق وحدة الفقر هبوطاً من ٢٠,٦ بالمئة إلى ٢٢,٣ بالمئة في سنة ٢٠٠٤، ومن ٩,٦ بالمئة إلى ١١,١ بالمئة في سنة ٢٠٠٨.

بخصوص تطور مؤشرات مساهمة الوسط في الفقر بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، من الأهمية بمكان إبراز ارتفاع مشاركة الوسط الريفي في مساحة الفقر هاتين السنتين، مسجلاً ارتفاعاً من ٧٤,٨ بالمئة إلى ٧٧,٧ بالمئة.

الجدول الرقم (٤)
تطور الفقر نسبة إلى السكان

	٢٠٠٢			٢٠٠٤			٢٠٠٨		
	P0	P1	P2	P0	P1	P2	P0	P1	P2
نواكشوط	٢٩,٢	٧,٦	٢,٩	٢٥,٩	٦,٣	٢,٤	١٥,٦	٣,٣	١,٠

رابعاً: المميزات الاجتماعية الاقتصادية

١ ـ لمحة اجتماعية اقتصادية

تُصنَّف موريتانيا بأنها من ضمن الدول ذات الدخل المنخفض تبعاً لناتجها الوطني الخام. فبعد أن كان الاقتصاد الموريتاني يعتمد بشكل أساسي، ولمدة طويلة، على منتجين للتصدير (الحديد والسمك)، توسعت صادراته منذ سنة ٢٠٠٦ لتشمل منتجات جديدة هي الذهب والنحاس والنفط. كما أن قدوم المستثمرين في مجال الاتصالات أحدث تغيراً في بنية الاقتصاد لصالح القطاع الثالث. في نهاية سنة ٢٠٠٨ أصبحت نسبة زيادة الناتج الوطني الخام ٣,٥ بالمئة مقابل ١ بالمئة في سنة ٢٠٠٧. وفي خارج قطاع النفط، أصبحت هذه النسبة ٣,٩ بالمئة مقابل ٥,٩ بالمئة في سنة ٢٠٠٧. يرتبط هذا الأداء العكسي أساساً بالتباطؤ الملاحظ في قطاع الصناعات الاستخراجية المنجمية، وكذا قطاع الصناعات، ثم انكماش قطاع الأشغال العمومية (ق أ ع). وبلغة الأرقام، استقر الناتج الوطني الخام في حدود ٨٤٥ مليار أوقية، وهو ما يعادل ٣,٢٦٤ مليار دولار أمريكي، أي بارتفاع يبلغ ١٥,٢ بالمئة نسبة إلى السنة المنصرمة. بخصوص سنة ٢٠٠٩، كان على الاقتصاد الموريتاني أن يواجه الصدمات الخارجية التي تُرجمت بانخفاض وتيرة النمو الاقتصادي. يقدر تطور الناتج الداخلي الخام (ن د خ) بـ ـ ١,٤ بالمئة و ـ ١,٢ بالمئة خارج إطار قطاع النفط. ويمكن تفسير هذه الوضعية بالتضافر المتزامن لوقع الأزمة المالية الدولية والوضع السياسي على المستوى الوطني. وبلغة الأرقام، ربما يكون الناتج الوطني الخام قد عرف انخفاضاً بنسبة ٩,٢ بالمئة، ليستقر في حدود ٧٩١ مليار دولار، أي حوالى ٣٦٤ مليار دولار أمريكي.

في سنة ٢٠١٠، يقدر الناتج الوطني الخام بـ ٥,٥ بالمئة و٥,٩٢ بالمئة، باستثناء قطاع النفط. ويمكن تفسير هذا الأداء بالعودة إلى الحياة الدستورية، ووضع برامج تهدف إلى خلق ثروات، والتوظيف، وكذا تحسن المستوى الحياتي للأُسر.

فتحْت التأثير المزدوج للإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية، والهادفة إلى تخفيف ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وكذا الظرفية الدولية التي تتسم بانخفاض المواد الأساسية وتنفيذ السياسة النقدية الحذرة، استقر المعدل السنوي للتضخم خلال سنة ٢٠٠٨ فأصبح ٧,٣ بالمئة و٣,٩ بالمئة، وهو ما يعني تراجعاً سنوياً بـ ٣,٥ بالمئة نسبة إلى سنة

٢٠٠٧. فحسب الاتجاهات التي تم رصدها سنة ٢٠٠٩، يُحتمل أن تتواصل في سنة ٢٠١٠ ديناميكية الانخفاض الملاحظة سنة ٢٠٠٩، حيث إن نسبة التضخم تقدر بـ ٢,٣ بالمئة، كمتوسط سنوي.

إضافة إلى التغيرات على مستوى المؤسسات السياسية خلال العقد المنصرم، تم القيام بإصلاحات عميقة تستهدف تعزيز المشهد الاقتصادي والاجتماعي. يتعلق الأمر أساساً بـ:

ـ الإصلاحات الهيكلية والقطاعية، التي تهدف إلى تنظيف إطار الاقتصاد الكلي، ووضع الأساس لنمو اقتصادي تدعمه المبادرة الخاصة. ولقد طاولت هذه الإجراءات أساساً كلّاً من المالية العامة والقطاع المصرفي والسياسة النقدية. . . إلخ.

ـ تبنّي الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر؛

ـ تعزيز النظام الصحي؛

ـ إصلاح النظام التعليمي؛

ـ زيادة القدرات الإنتاجية للنسيج الإنتاجي؛

ـ إصلاح الحالة المدنية.

٢ ـ التشغيل

في البداية، من المهم قبل عرض معدلي التشغيل والبطالة على مستوى نواكشوط تقديم معدل التبعية الاقتصادية، حيث وصل هذا المعدل إلى ٠,٦٩ في سنة ٢٠٠٨ مقابل نسبة تصل إلى ٠,٩١ على المستوى الوطني.

يسجل هنا أن معدل التبعية الاقتصادية يخفي تفاوتاً كبيراً بين المقاطعات: ٠,٤٥ بالمئة في تفرغ زينة و١,٣٤ بالمئة في الرياض، مسجلة بذلك أدنى نسبة في البلد، حيث تكون نواكشوط قد سجلت أكبر معدل للتبعية الاقتصادية على مستوى مقاطعة الرياض، وأقل معدل على مستوى تفرغ زينة، وهو ما يؤكد تفاوت مستوى المعيشة في ما بين ساكنة العاصمة. وحسب الجنس، فإن المعدل يصل إلى ١,٠٥ بالنسبة إلى الرجال و٠,٧٩ بالنسبة إلى النساء.

أما في ما يتعلق بوسط الإقامة، فإن المعدل يصل إلى ١,٠٩ لسكان الريف مقابل ٠,٧٢ لسكان المناطق الحضرية، وحسب المستوى المعيشي ١,٢٠ للفقراء مقابل ٠,٧٤ لغير الفقراء؛ إذ تؤكد هذه المعدلات انسجام وتناسق المعطيات المسجلة في ما يتعلق بمستويات الفقر التي سبق عرضها في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

فحسب المسح الخاص بالظروف المعيشية للأُسر خلال ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، فإن نسبة الأشخاص في سن العمل على مستوى نواكشوط (١٥ إلى ٦٥ سنة) هي ٥٩,٦ بالمئة، أي

الترتيب الثالث بعد الحوض الشرقي (٦١,٥ بالمئة) ونواذيبو (٦٠,٨ بالمئة). ونسبة النشاط في نواكشوط أعلى من المعدل الوطني (٥٢,٤ بالمئة)، وهو ما يمكن تفسيره بأن غالبية سكان البلد ممن هم في سن العمل والباحثين عنه موجودون في نواكشوط، فحسب الكثير من الدراسات، فإن فيها أكثر من ٩٥ بالمئة من النشاط الاقتصادي، وبالتالي فرص العمل كذلك.

بخصوص مقر الإقامة، فإن هذه النسبة أكثر ارتفاعاً في الوسط الحضري (٥٨,١) منها في الوسط الريفي (٤٧,٨ بالمئة). ونسبة النشاط في هذه الشريحة ترتفع إلى ٥٢,٢ بالمئة مقابل ٥٩,٢ بالمئة في سنة ٢٠٠٤. تخفي هذه النسبة تباينات كبيرة بين الجنسين؛ فهي تمثّل ٧٤,٦ بالمئة بالنسبة إلى فئة الرجال في حين أنها لا تتعدى ٣٤,٤ بالمئة في فئة النساء.

حسب آخر المعطيات المتوافرة بخصوص نواكشوط، وذلك من خلال المسح الخاص بالظروف الحياتية للسكان (EPCV) ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، فإن تحليل وضعية العمل يظهر أن الشغل المنتظم (أصحاب الرواتب) يمثّل ٣٨,٦ بالمئة، وأن ٤٠,١ بالمئة يعملون لحسابهم الخاص، في حين يمثل العمل الظرفي ٢١,٤ بالمئة.

فتحليل النشاط الرئيسي يظهر أن قطاع التجارة هو الموفر الأول للشغل حسب المسح الخاص بالظروف المعيشية للسكان (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)، تليه الإدارة في المرتبة الثانية، ثم الخدمات (٢٢ بالمئة) في المرتبة الثالثة. يتضح من خلال هذه المعطيات أن ساكنة نواكشوط يمتهنون التجارة أكثر من النشاطات الأخرى نتيجة لروح المقاولة عند الفرد الموريتاني أصلاً، ولأن العاصمة هي الشريان النابض للاقتصاد الوطني، وخاصة منذ التراجع الذي شهده النشاط الاقتصادي على مستوى نواذيبو ـ العاصمة الاقتصادية ـ وكذلك من خلال دور ميناء نواكشوط في شبه المنطقة، يضاف إلى ذلك مركزية الإدارة التي تعلل كونها المشغل الثاني على مستوى العاصمة، وتأتي الخدمات في المركز الثالث لكون العاصمة فتية وما تزال في طور التكون لتكون عاصمة عصرية ومتحضرة.

على المستوى الوطني، فإن التحليل حسب وضع العمل يُظهر أن العمل المنتظم (أصحاب الرواتب) يمثّل ٣٥,٢ بالمئة، وأن ٤٥,٢ بالمئة يعملون لحسابهم الخاص، في حين أن العمل الظرفي (بالساعة واليوم) لا يمثّل سوى ١١,١ بالمئة.

و بخصوص وسط السكن، فإن نسبة العمال في الوسط الريفي الذين يعملون لحسابهم الخاص هي الأعلى (أكثر من ٥٧ بالمئة)، في حين أن العمل المنتظم هو السائد في الوسط الحضري (٤٦ بالمئة). ويلاحظ أن هذه النتائج تتماشى منطقياً مع طبيعة الريف الموريتاني، حيث إن الغالبية تعمل لصالحها في التنمية الفلاحية. وبالنسبة إلى الوسط الحضري، فإن الغالبية تعمل في القطاع المصنف، حيث تتقاضى دخولاً منتظمة.

على مستوى العاصمة، تقدّر نسبة البطالة في سنة ٢٠٠٨، بما يقارب ٣١ بالمئة، وهو ما يعنى تزايداً طفيفاً مقارنة بمستواها في سنة ٢٠٠٤، حيث قُدرت آنذاك بمعدل ٣٠ بالمئة، وهو

ما يتناقض مع مستوى الفقر الذي شهد تراجعاً ملحوظاً، إلا أنه قد نُرجع ذلك إلى مستوى السكان القادرين على العمل في سنة ٢٠٠٤ إذا ما قورنوا بعددهم في سنة ٢٠٠٨، وعندها يمكننا القول إنه قد تم القيام بالكثير على مستوى العاصمة في ما يتعلق بخلق فرص العمل. يضاف إلى ذلك أن هناك، حسب المعطيات المتوافرة وحسب المختصين بالمجال، تفاوتاً كبيراً بين مقاطعات نواكشوط، إلا أن النتائج مرتبطة بشكل إيجابي ومعنوي بمستوى الفقر المسجل على مستوى مقاطعات العاصمة.

وطنياً وصلت نسبة البطالة إلى ٣١,٢ بالمئة في سنة ٢٠٠٨، وكانت ٣٢,٥ بالمئة في سنة ٢٠٠٤، وهو ما يقارب المعدل المسجل على مستوى نواكشوط. أما على المستوى الوطني، فالظاهرة في تراجع، وهو ما ينطبق على النتائج المسجلة في ما يتعلق بمستوى الفقر، عكس نواكشوط. وفي ما يتعلق بوسط الإقامة، فإن الفارق ضئيل بين الوسط الحضري (٣١,٣ بالمئة) والوسط الريفي (٣١,١ بالمئة).

وبشكل عام، فإن المعطيات المتوافرة بشأن التشغيل في موريتانيا قليلة، ومعتمدة على التقدير، في انتظار المسح الذي تزمع وزارة التشغيل والدمج على إجرائه.

٣ ـ السكن ومميزات السكن

في سنة ٢٠٠٨، وحسب المسح الخاص بالظروف المعيشية للسكان، يمكن تصنيف أنماط السكن الأساسية للأُسر في مجموعتين: مجموعة المنازل ومجموعة المساكن الهشة (خيمة، كوخ، تخشيبة (براك) وسقيفة (امبار)) التي يقطنها إجمالاً ١٢,٤ بالمئة مقابل ١١,٦ بالمئة في سنة ٢٠٠٤. مع ذلك، يمكن ملاحظة أن معدل الشخص/الغرفة قد ارتفعت من ٢,٦ في سنة ٢٠٠٤ إلى ٢,٩ في سنة ٢٠٠٨. ويلاحظ هنا تزايد المساكن الهشة على مستوى العاصمة، أي تزايد ساكنة أحياء الصفيح، وهو ما يتناقض مع تراجع مستوى الفقر على مستوى العاصمة، وكذلك ارتفاع معدل الشخص/الغرفة في نواكشوط. ويمكن شرح ذلك بأن الفقر النقدي لا يأخذ في عين الاعتبار نوع المعيشة، ولا الظروف التي يعيش فيها الفرد.

يجدر أن يُذكر هنا أن السكن الأكثر شيوعاً في نواكشوط هو المنزل، لكن يُسجل وجود للمساكن الهشة في الأحياء الطرفية الأكثر فقراً في العاصمة؛ إذ توجد أحياء كاملة من الصفيح في مقاطعات مثل الميناء ودار النعيم وعرفات، وتتوجه السلطات حالياً نحو العمل الجاد لإزالتها وبناء منازل بدلاً منها.

يبلغ متوسط تكلفة بناء مسكن في نواكشوط ٢٥,٣٤٠ أوقية، وهو معدل مرتفع إذا ما قورن بمتوسط الدخل، علماً بأن ٧٤,١ بالمئة من سكان نواكشوط يملكون أماكن سكنهم التي تضم ٤٣,٣ بالمئة منها غرفة واحدة، و٢٨,٤ بالمئة غرفتين، و١٢ بالمئة أكثر من غرفتين. والجدير بالملاحظة هنا، لكن يصعب شرحه، هو أن ٧١,١ بالمئة من العاطلين عن العمل يمتلكون أماكن سكنهم، التي تضم ٥٠,٣ بالمئة منها غرفة واحدة و٨,٣ بالمئة أكثر من غرفتين أو أكثر. وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من العاطلين عن العمل هم في الحقيقة ممن فقدوا عملاً

أو تركوه مع تعويض، وهو ما يساعد في فهم امتلاكهم أماكن سكناهم، هذا إذا أضفنا إلى ذلك أن أول مشروع بالنسبة إلى الفرد الموريتاني الرشيد هو امتلاك السكن.

يضاف إلى ذلك أن المساكن العشوائية، على المستوى الوطني، يقطنها عموماً ما نسبته ٣٢,٥ بالمئة من الأُسر، في حين أن المساكن من نوع المنازل يشغلها الآخرون (٦٧,٥ بالمئة). ومن بين السكان الذين يعيشون وضعية تتسم بالهشاشة، نلاحظ شيوع المنازل في شكل تخشيبات «بركة» تقطنها ٢٢,٦ بالمئة من الأُسر، وقد لوحظت النزعة نفسها كثيراً في سنة ٢٠٠٤.

من جهة أخرى، فإن النتائج حسب وسط الإقامة توضح أن المنازل في الوسط الحضري مثّلت في سنة ٢٠٠٨ نسبة ٨٤,٩ بالمئة، بالمقارنة بالوسط الريفي (٥٤,٦ بالمئة). وبخصوص المساكن الهشة، فإن وجودها أكثف كثيراً في الوسط الريفي، باستثناء نوع التخشيبة (ابراك)، التي تتمركز في الوسط الحضري بنسبة ٥,٥ بالمئة مقارنة بالوسط الريفي (٠,٦ بالمئة)، ويرجع التفاوت هنا في هذا النوع من الساكن الهشة إلى أن السقيف (البراك) من خصوصيات الحضر لصعوبة نقله، وهو المسكن الأكثر استخداماً في أحياء الصفيح. من المهم الإشارة إلى أن النتائج على مستوى سنة ٢٠٠٨ لكل وسط عموماً تبقى هي نفسها كما في سنة ٢٠٠٤.

٤ ـ النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

في سنة ٢٠٠٨ اعتُبرت الخدمات العمومية الموجودة كافية، وخاصة الخدمات الاجتماعية القاعدية (مياه الشرب، التعليم الأساسي، الاتصالات والنقل العمومي). وفي المقابل، فإن مستوى حضور المصالح الأخرى (البريد، الخدمات المصرفية، العدالة، الشرطة، الإصلاح) يُنظر إليه على أنه ناقص. على سبيل المثال، تُعتبر مياه الشرب من الخدمات الأكثر توافراً (بنسبة ٩٧,٦ بالمئة)، مسجلة بذلك تحسناً صافياً قياساً بسنة ٢٠٠٤ (٦٨,٦ بالمئة).

وفي المنحى نفسه، وعلى المستوى الوطني، تُعتبر مياه الشرب دوماً من أكثر الخدمات توافراً (بنسبة ٨٧,٢ بالمئة) مسجلة تحسناً مقارنة بسنة ٢٠٠٤، حين بلغت ٢٩ بالمئة. والواقع أن معظم الولايات تسجل نسبة تقارب (٩٠ بالمئة)، ومع ذلك، فإن هذه النسبة تقدّر بـ ١٥ بالمئة في تيرس الزمور و٤٩,٥ بالمئة في لبراكنة.

هذا في حين أن نسبة التعليم الأساسي (١٠٥ بالمئة) تأتي بعد مياه الشرب بتحسن صاف، مقارنة بسنة ٢٠٠٤، بنسبة ٩٦,٥ بالمئة. وعلى المستوى الوطني، تبلغ نسبة التعليم الأساسي ٨٢,١ بالمئة، هذا مع الإشارة إلى أنها تجاوزت ٦٠ بالمئة في معظم الولايات.

بعد ذلك، يأتي الهاتف بنسبة ٩٧ بالمئة مقابل ٨٠,٩ بالمئة على المستوى الوطني. في حين أن نسبة الولوج تتغير تبعاً لوسط الإقامة، حيث تبلغ ٩٨,١ بالمئة في الحضر مقابل ٦٨,٢ بالمئة في الريف.

وفي ما يخص توافر الخدمات الصحية العمومية في سنة ٢٠٠٨، فإن المراكز/ النقاط الصحية شكلت البنى التحتية الأكثر توافراً، فكانت بنسبة ٣٩,٧ بالمئة مقابل ٤١,٢ بالمئة على المستوى الأقرب من الذي تم تسجيله في سنة ٢٠٠٤، وهو ٤١,٧ بالمئة. مع ذلك، ليس هناك مستشفيات تخصصية سوى في انواذيبو ونواكشوط (بنسبة ٢٤,٥ بالمئة)، رغم التحسن الحاصل نسبة إلى سنة ٢٠٠٤ (٨,٤ بالمئة).

وأما توافر الخدمات المتعلقة بقواعد النظافة والصرف الصحي، فتأتي نواكشوط في المرتبة الثانية بعد انواذيبو، بنسبة ٦٢ بالمئة، بينما تبقى هذه النسبة، على المستوى الوطني، أقل، أي ٢١,٨ بالمئة، بالرغم من التحسن الذي جرى مقارنة بسنة ٢٠٠٤ (١٩,٧ بالمئة) ■

المراجع

«الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر.» الجمهورية الإسلامية الموريتانية: حزيران/ يونيو ٢٠٠١.

البحث الميداني الذي شمل مجموعة نواكشوط الحضرية، المكتب الوطني للإحصاء ووزارات الشؤون الاقتصادية والتنمية والصحّة والتعليم.

«تقرير حول حالة الفقر: النيجر.» برنامج الأمم المتحدة للتنمية: ٢٠٠٨.

«تقرير حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا.» وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية: ٢٠٠٨.

«توصيف الفقر في موريتانيا ٢٠٠٤.» وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠٠٦.

«توصيف الفقر في موريتانيا ٢٠٠٨.» وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠٠٩.

«توصيف الفقر في الوسط الحضري: وسط إفريقيا.» برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٣.

«الفقر وعدم المساواة في بوركينافاسو.» تقرير وتاكلود بنزيك برناند، حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

«نواكشوط، عاصمة موريتانيا: ٥٠ سنة من التحديات.» **سبيا**: أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.